

## قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُعتمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٩٧ مسلسلة ببندر الزقازيق مساحتها ٤٧٥ مترا ومقدر ثمنها بمبلغ ٩٥٥ جنيها إلى برة محمد حل بمديرية الشرقية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة عشرين سنة لتفيم عليها المبرة مبنى عبادة خارجية لعلاج الفقراء بجانا .

مادة ٢ - أهل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٢٥ رمضان سنة ١٣٦٨ (٢١ يولييه سنة ١٩٤٩)

### فاروق

لجامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أبراهيم هبه الهادي

وزير المالية

حسين ههه

## قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٩

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يُعتمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٣٧ مسلسلة ببندر قنا ومساحتها ١٧٧ مترا و ٦٥ سنتيا ومقدر ثمنها بمبلغ ٢٦٦ ج ٤٧٥ مليا إلى جمعية الإسعاف العمومية بقنا لمدة عشرين سنة وبإيجار اسمي قدره ١٠٠ مليم في السنة لاستعمالها في أغراض الجمعية وذلك اعتبارا من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣

مادة ٢ - أهل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٢٥ رمضان سنة ١٣٦٨ (٢١ يولييه سنة ١٩٤٩)

### فاروق

لجامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أبراهيم هبه الهادي

وزير المالية

حسين ههه

## قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩

باعتقاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُعتمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٧٤ مسلسلة مساحتها ٢١٠ مترا ببندر اسنا بمركز اسنا بمديرية قنا بما عليها من مبنى ويقدر ثمنها بالمبنى بمبلغ ٢٧٠ جنيها إلى فرع جمعية الإسعاف بالبندر المذكور لاستعمالها في أغراض الجمعية بإيجار اسمي قدره ١٠٠ مليم سنويا ولمدة عشرين سنة ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦

مادة ٢ - أهل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٢٥ رمضان سنة ١٣٦٨ (٢١ يولييه سنة ١٩٤٩)

### فاروق

لجامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أبراهيم هبه الهادي

وزير المالية

حسين ههه